مدى تأثير نسب ملاءة رأس المال والسيولة وفقاً لمقررات بازل III على تحسين مؤشرات الأداء المالي

دراسة مقارنة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية المطبقة لمقررات بازل III

■ د. وليد إبراهيم محمد البرغثي* ■ أ. هاجر فهيم أحمد الوليد **

● تاريخ استلام البحث 2025/11/03م ● تاريخ قبول البحث 2024/12/16م

■ المستخلص: • DOI:https://doi.org/10.5281/zenodo.18268318

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نسب ملاءة رأس المال ونسب السيولة وفقاً لمقررات بازل III على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف ومن خلال التركيز على الدور الذي تلعبه هذه النسب في تعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر المصرفية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات حيث اعتمدت على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من مدراء ورؤساء أقسام وموظفين بإدارات المخاطر والحسابات بالمصارف عينة الرسالة وهي مصرف الوحدة من القطاع العام ومصرف التجارة والتنمية من القطاع الخاص، فقد تم استخدام كل من الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

وقد تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار t لعينة واحدة ومن أهم النتائج التي توصلت اليها: أن هناك علاقة ذات إحصائية بين رأس المال ونسب السيولة وبين مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وأن مقررات بازل III

* أستاذ مساعد - الأكاديمية الليبية بنغازي - قسم التمويل والمصارف - عضو هيأة تدريس في قسم التمويل والمصارف
E - mail: Waleedalbragthy@gmail.com

**ماجستير تمويل ومصارف - الاكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي E - mail:goryalloled@gmail.com

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

ISSN 7034 - 3080 (Online)
ISSN 2616 - 5848 (Print)

لعبت دوراً محورياً في تحسين الرقابة على المصارف من خلال إدخال أدوات جديدة لقياس المخاطر ورغم التحديات التي تواجه المصارف الليبية إلا إن هناك تحسنا في الأداء المالي نتيجة تطبيق جزئي لمعايير بازل مما يعزز أهمية التجربة وكما أوصت الدراسة على البدء في تطبيق معايير بازل III مع تحديث وتطوير السياسات الداخلية للمصارف لتتماشى مع المتطلبات الجديدة.

● **الكلمات مفتاحية:** مقررات بازل، إدارة المخاطر، الأداء المالي

The Impact of Capital Adequacy and Liquidity Ratios According to Basel III Accords on Improving Financial Performance Indicators

(A Comparative Applied Study of Libyan Commercial Banks Implementing Basel III Accords)

■ Dr. Walid Ibrahim Al - Barghthi * ■ Hager Fahim Ahmed Al - Waleed**

■ **ABSTRACT**

The study aimed to identify the impact of capital adequacy ratios and liquidity ratios, in accordance with Basel III, on financial performance indicators in banks, focusing on the role these ratios play in enhancing financial stability and reducing banking risks.

The study relied on a descriptive and analytical approach, using appropriate statistical methods to analyze data extracted from questionnaires and financial statements for the study sample, namely Al - Wahda Bank from the public banking sector and the Commercial Bank from the private banking sector, during the years 2022 - 2023. The study concluded that there is a statistically significant relationship between capital adequacy ratios, liquidity ratios, and financial performance indicators such as return on assets and return on equity. The study also recommended that banks adhere to the Basel III requirements in order to achieve these objectives

● **Keywords:** Basel Accords, Risk Management, Financial Performance.

**Assistant Professor – Libyan Academy, Benghazi – Department of Finance and Banking – Faculty Member, Department of Finance and Banking

**Master's in Finance and Banking – Libyan Academy for Graduate Studies_ Bengzy

■ **المقـدمـــة:**

يعد الجهاز المصرفي أساساً هاماً في الحياة الاقتصادية لأي بلد، فالجهاز المصرفي له علاقة وروابط مع جميع فروع النشاط الاقتصادي، ومع زيادة سرعة العولمة المالية وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على مستوى العالم تم استحداث أدوات مالية جديدة وزيادة المنافسة بين المصارف، وهنـــا ازدادت المخاطر التي تواجه العمل المصرفي وبالتالي بدأ التفكير والبحث في آليات لمواجهة تلـــك المخاطر ومن هنا ظهرت وتشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث تعتبر اتفاقية بازل إطاراً تنظيمياً عالمياً تطوعياً بشأن كفاية رأس المال المصرفي واختبار الضغط ومخاطر سيولة السوق حيث تم تطـــوير نظام بازل المصرفي من بازل I - II إلى بازل III وذلك لأوجـــــه القصور في التنظيم المالي التي كشفت عنه الأزمة المالية في 2007 - 2008 حيث تم الاتفاق على نظام بازل III المطور من قبل لجنـــة بازل للرقابـــة المصـــرفية في نوفمبر 2010 حيث أصدر مصـــرف ليـــبيـــا المـــركـــزي خلال سنة 2022 أكثر من 5 مناشير منظمة حول تطبيـــق مقررات بازل باستخدام نسبتي كفاية رأس المال والسيولة من ناحية وتحليل أثر ذلـــك علـــى الأداء المالي للمصارف من ناحية أخرى؛ وذلك بدراسة علاقة كلا من نسبتي كفاية رأس المال ونسبـــة السيولة، حيث تعد معايير بازل من أهم الإصـــلاحات المالية التي أقرت لتعزيز الاستقـــرار المالـــــي في ليبيا كما في غيرها وتتمثل الفائدة الرئيسية لتطبيق معايير بازل III في تعزيز نوعية رؤوس أموال المصارف ومستويات السيولـــة المصرفية، والحد من تراكم المخاطر النظامية وتقليل خطر انتقال الأزمات من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي وعليه تناولت الدراسة مدى تأثير نسب ملاءة رأس المال والسيولة وفقاً لمقررات بازل III على تحسين مؤشرات الأداء المالي للمصرفين مصرف الوحدة من القطاع العام ومصرف التجارة والتنمية من القطاع الخاص .

■ **الدراسات السابقة:**

سنتناول فيما يلي أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة :

● **دراسة زاهدة** (2019):

هدفت إلى عرض مدى التزام المصارف العراقية بمعايير بازل III في قياس المخاطر المالية بما يحسن جودة التقارير المالية حيث اعتمدت الباحثة أسلوب دراسة حالة في اختيار عينة الدراسة واستخدمت المنهج الوصفي وتوصلت إلى عدة استنتاجات منها: أنه يشكل حجم الاحتفاظ بالنقدية في جميع المصارف زيادة تتخطى حجم الودائع ذاتها إلى ضعف الموارد الاستثمارية للمصرف فيما يؤثر على الأداء التشغيلي وتوصلت الدراسة أن أهم النسب المالية التي تشير إلى عدم التحيز وإلى تكوين الحقائق عن المعلومات المحاسبية نسبة تكلفة النشاط ونسب الربحية من خلال ما تعبر عنه من معاملات المصارف المبحوثة وأوصت الباحثة على التعرف على توصيات لجنه بازل III بشأن ضمان الحد الأدنى من المخاطر وقياس مستوى الإفصاح الفعلي عند هذه المخاطر في القوائم المالية المصرفية.

● **دراسة فهد وجمال** (2022):

حيث هدفت الدراسة درجة تأثير كفاية رأس المال كأحد مؤشرات المثالية والقوة المالية على الاستقرار المالي الخاص لعدد من المصارف التجارية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (2012 – 2021) وانطلقت مشكلة الدراسة بفرضية رئيسية مفادها وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي وتوصل الباحثان إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال لمتغير مستقل على مؤشر الاستقرار المالي كمتغير تابع وأوصى الباحثان: تخفيض كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة والالتزام بالنسبة المعتمدة من قبل المصرف المركزي العراقي 12.5 ٪ بالرغم من كونها عاملا مهما للتحوط من المخاطر إلا أنها تؤدي إلى تكدس الأموال في الخزائن المصرفية وحجبها عن الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى تدني الربحية.

● **دراسة محي الدين (2022):**

هدفت الدراسة على مدى تأثير بازل III على ربحية وكفاية رأس المال في القطاع الخاص حيث تم قياس فجوة الأداء بين أجيال المصارف الحكيمة في الالتزام بالمعايير في اتفاقية بازل III وتم إجراء اختبار إحصائي لتأثر بازل III على عدة متغيرات حيث توصلت الدراسة أنه يجب على المصارف اتباع نهج وإطار نظامي لإدارة المخاطر بشكل فعال حيث تمكنت المصارف من الحفاظ على معايير كفاية رأس المال والسيولة الواردة في اتفاقيات بازل وأن المصارف الجيل الثاني والثالث لديها أداء مالي أفضل وفقاً للمؤشرات المستخدمة لقياس الأداء المالي ويوجد علاقة إيجابية لمقررات بازل III على مؤثرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وبالتالي ترتبط بازل III ارتباطاً ايجابياً بالوضع المالي للمصارف وكما أوصت الدراسة أنه يجب تطبيق لائحة بازل III من قبل الجهة التنظيمية في البلاد من أجل بناء نظام مصرفي

● **دراسة شريف، رانيا (2022):**

حيث هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزم المصارف التجارية للقواعد واللوائح التنظيمية بمتطلبات بازل III باستخدام نسبتي كفاية رأس المال والسيولة وتحليل الأداء المالي للمصارف التجارية المصرية للدراسة كلاً من نسبتي كفاية رأس المال (CPR) ونسب السيولة الجديدة المتمثلة في نسبتين الأولى في الأجل القصير نسبة تغطية السيولة (LCR) والثانية في الأجل الطويل تسمى صافي التمويل المستقر (NSFR) وعلاقتها مع الأداء المالي للمصارف التجارية المصرية المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) وقام البحاث باستقراء العديد من الدراسات المالية والمصرفية وقاموا باختيار فروض البحث وجمع بيانات فعلية من التقارير المالية للمصارف للربع السنوية من 2017 إلى 2021 باستخدام طريقة مربعات الصغرى لتحليل الانحدار وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي ومعنوي لكل من نسبة ملاءة رأس المال ونسبة صافي التمويل على أداء أعمال

المصارف التجارية المصرية كما أوصت إلى ضرورة تأكد المصارف المركزية من امتلاك المصارف التجارية عملية شاملة لإدارة المخاطر من خلال إدارة فعالة وتقييم مدى كفاية رأس المال والسيولة وفقا للقواعد واللوائح التنظيمية ويوصي أيضاً بوضع خطة طوارئ مصدق عليها للاستعانة بها في حالة تعرض المصرف للتراجع

- دراسة عباس مروج (2014) :

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر كفاية رأس المال وللعينة المختارة من المصارف وهي 14 مصرفاً ولقد انطلق الباحثان من افتراضين أساسين وهما أن للعلاقة القوية والموجبة بين تلك المؤشرات والأداء المالي المصرفي أثراً مهماً في تحقيق أداء مالي مصرفي متفوق .. الأمر الذي يمكن تلك المصارف من خلال إيلاء الاهتمام بالمتغيرات المستقلة (مؤشرات كفاية رأس المال) أن تؤثر بشكل مباشر في تعزيز مؤشرات أدائها المالي.. الأمر الذي سينعكس بشكل ايجابي على مختلف نواحي الاقتصاد المحلي ولقد توصل الباحثان في نهاية بحثهما إلى مجموعة من الاستنتاجات من بينها تفاوت المصارف عينة الدراسة في مجال نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات وهذا يشير التفاوت الكبير في مجال تبني الآخر الإدارية والتنظيمية والاستشارية إذا ما عرفنا أن زيادة نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات يصاغ مصلحة المودعين كونه يوفر لهم حماية ضد المخاطر ولكنه يقلل ويحد من ربحية المساهمين والمستثمرين في المصارف

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: أن مصرف ليبيا المركزي شدد على أهمية احتساب نسبتي ملاءة رأس المال والسيولة وفقا لمناشير الزامية أصدرها في 2022 – 2023 حيث امتازت الدراسة باستخدام مؤشرين مهمين لتحديد مدى تأثيرهما على الأداء المالي في المصارف التجارية؛ وذلك عن طريق اختيار بعض المصارف التجارية الليبية المطبقة لمقررات بازل III كعينة للدراسة.

■ مشكلة الدراسة:

وتتطلب مشكلة الدراسة معرفة مدى تأثر المصارف التجارية الليبية بقياس نسبتي ملاءة رأس المال ونسب السيولة وفقاً لمقررات بازل III على الأداء المالي، وكذلك مدى الالتزام بمناشير مصرف ليبيا المركزي ومنها منشور رقم (11 - 2022) بشأن احتساب ملاءة رأس المال وفقاً لمقررات بازل III، ومنشور رقم (14 - 2022) بشأن احتساب نسبة تغطية السيولة وفقاً لمقررات بازل III، ومنشور رقم (2 - 2023) بشأن احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمقررات بازل III، وذلك كله يتطلب تنسيقاً بين العديد من الجهات المختصة؛ حيث يجب تقديم الدورات التدريبية وتنظيم ورش العمل، والاستعانة بالخبراء المختصين لكي يتم متابعة مقررات بازل وتطبيقها بشكل فعال .

إذا تكمن مشكلة الدراسة في تحديد مدى تأثر المصارف التجارية الليبية بقياس نسبتي ملاءة رأس المال ونسب السيولة وفقاً لمقررات بازل III على الأداء المالي؛ ويعد ذلك تحدياً هاماً يتطلب العمل المنظم والتعاون الفعال بين جميع الأطراف المعنية لضمان تحقيق الاستقرار المالي والتزام المؤسسات المالية ومن ضمنها المصارف التجارية بالمعايير والمبادئ الجديدة المفروضة.

بناءً على ذلك يمكن صياغة المشكلة الرئيسية في : ما مدى تأثير نسب ملاءة رأس المال والسيولة وفقاً لمقررات بازل III على مؤشرات تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية

■ أهداف الدراسة: للدراسة هدفين رئيسيين هما:

- الهدف الرئيسي الأول: بيان مدى تأثير نسب ملاءة رأس المال والسيولة وفقاً مقررات بازل III على تحسن مؤشرات الأداء المالي.
- الهدف الرئيسي الثاني: المقارنة بين عينة الدراسة المختارة بين مصرف عام (الوحدة) ومصرف خاص (التجارة والتنمية) ومدى التزامها بتطبيق مقررات بازل III وتاثير احتساب النسب على أدائهما المالي .

■ **أهمية الدراسة:**

- تكمن أهمية الدراسية من خلال إبراز دور مقررات لجنة بازل III في تحقيق الجودة المطلوبة وقياس المخاطر وضبط مستواها، وذلك لتعزيز استقرار النظام المصرفي.
- مدى تأثير مناشير مصرف ليبيا المركزي، والذي أصدر عدة مناشير سنة 2022 بداية من منشور رقم (7 - 2022) بخصوص إنشاء وحدة متابعة تطبيق بازل في المصارف التجارية

■ **فرضيات الدراسة:**

الفرضية الرئيسية: هناك تأثير لنسب ملاءة رأس المال والسيولة وفقاً لمقررات بازل III على مؤشرات تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية لاختبارها:

- **الفرضيــة الأولــى:** هناك تأثير لنسبة ملاءة رأس المال وفقاً مقررات بازل IIIعلى استقرار النظام المصرفي.
- **الفرضية الثانية:** هناك تأثير لنسب السيولة المالية وفقاً لمقررات بازل III على أداء المصارف.
- **الفرضية الثالثة:** هناك تأثير لتطبيق نسب ملاءة رأس المال ونسب السيولة المالية وفقاً لمقررات بازل III على استدامة النمو الاقتصادي والاستقرار المالي

■ **منهجية الدراسة :**

يتمثل منهج الدراسة في جزئين المنهج الوصفي؛ من خلال الاطلاع أولاً: على الكتب والأبحاث العلمية المنشورة فيما يتعلق بإعداد الإطار النظري، وتم اعتماد المنهج التحليلي لاختبار مدى صحة فرضية الدراسة، واستخدمت الباحثة بعض الخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية، وذلك للتثبت عن مدى جودة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية المستخدمة في عينة الدراسة.

■ **الإطار النظري:**

● نشأة مقررات بازل III :

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية بإجراء تعديلات وإصلاحات جوهرية على اتفاقية بازل II لتعلن رسميا عن اتفاقية بازل III من خلال إصدار وثيقة (الإطار الدولي للعمل الإشرافي لتعزيز مرونة المصارف والقطاعات المصرفية في مختلف دول العالم) وبدأ العمل بمتطلبات بازل III سنة 2013 على أن تلتزم كل المصارف في العالم بالامتثال لها نهاية عام 2013.

لقد بينت الأزمة المالية العالمية أن قضايا السيولة وتوفير رأس المال المناسب لمواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية ماتزال بحاجة إلى المزيد من الاهتمام .

● **أهم المحاور التي ركزت عليها اتفاقية بازل III الدولية هي كالتالي :**

1. تحسين نوعية وشفافية قاعدة رأس مال المصارف، حيث جعلت رأس المال الأساسي (Tier1) يقتصر على رأس المال المدفوع أو المكتتب فيه والأرباح غير قابلة للتوزيع هذا من جانب، مضافاً إليها الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها بينما الشريحة الثانية وهو رأس المال المساند (Tier2) فيكون دوره قاصراً على الأدوات لخمس سنوات على الأقل، والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع، وقامت بازل III بإلغاء الشريحة الثالثة. (Kern Lexnder، 2014)
2. تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة مثل المشتقات المالية والتوريق والخسائر المغطاة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية كالأسهم والسندات وفقاً لتقلبات السوق.

3. نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio يهدف إلى وضع حد أقصى لنسبة الديون في النظام المصرفي لعدم حدوث خسائر ائتمانية بسبب التركيز على الاستثمارات.

4. التمويل أثناء الدورات الاقتصادية Procyelicality أي يتم تمويل الأنشطة الاقتصادية من خلال سياسات الإقراض تجنبا الإطالة الزمنية للسداد في حالة حدوث الركود الاقتصادي.

5. المعيار العالمي للسيولة حيث قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) بوضع معيارين دوليين لقياس السيولة المصرفية وهما نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

- **الضوابط الرقابية لتنفيذ تعليمات الرقابة المصرفية الفعالة بازل III:**

لقد تم إصدار منشور رقم 9 - 2022 الصادر بتاريخ 6 - 10 - 2022 بشأن دليل التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ICAAP وهذا يعد أحد الضوابط الرقابية لتنفيذ تعليمات الرقابة المصرفية الفعالة بازل III، الغرض من تطبيقه تقييم وفحص نظام الضبط الداخلي للمصرف، والتأكد من مدى سلامته، واحاطته بكافة المخاطر والتي تعتبر من المكونات الرئيسية للدعامة الثانية وأهم مخرجات بازل II بحيث تنتج هذه الألية المستوى الملائم من رأس المال الذي يتناسب مع طبيعة وسمة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ويرتكز هذا النظام على العناصر الرئيسية التالية:

1 - بيئة الضبط الداخلي في المصرف.

2 - النظام المحاسبي.

3 - إجراءات الضبط الداخلي المتبعة.

تم إصدار أيضا منشور 10 - 2022 الصادر بتاريخ 6 - 10 - 2022 بشأن لجنة الأصول والخصوم (AICO) المرفق بدليل استرشادي لعمل هذه اللجنة، ويهدف إلى

تحقيق النمو المستدام للربحية والملاءة المالية للمصارف التجارية؛ بما في ذلك: تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل، وإدارة الأصول – الخصوم، والإدارة الاستراتيجية للميزانية العمومية، وحمايتها من المخاطر المختلفة بما في ذلك: مخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السوق.

- ويهدف إصدار المنشور إلى تحديد نطاق ومسؤوليات لجنة الأصول – الخصوم في تحديد وقياس وإدارة المخاطر المختلفة التي تواجه المصرف على أساس ثابت ووضع مبادئ توجيهية للالتزام بمختلف القواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها.

- **تأثير اتفاقية بازل III على أرباح المصارف:**

– ما هو تأثير اتفاقية بازل III على أرباح المصارف؟ فإنه من الممكن الإجابة بوضوح عنه من خلال النقاط التالية :

– تأثيرها على المصارف الكبرى نظرا للملايين التي تنفقها المصارف الكبرى على الإعلانات التجارية التي تعارض بازل III وتعديلاتها النهائية قد تحتاج المصارف إلى المزيد من رأس المال الاحتياطي بدلاً من استخدامه لتوليد عوائد؛ وهذا يمكن أن يؤثر بدوره على تقييمات أسهم المصارف وتوزيعات الأرباح، والتي سيتم التدقيق فيها إذا لم تستوف بعض متطلبات رأس المال (ويمكن النظر إلى مصارف ذات الرسملة الأفضل على أنها استثمارات أكثر آماناً مما قد يجذب المزيد من المستثمرين على المدى الطويل.

– تأثيرها على المصارف الصغرى والمتوسطة في حين تستهدف اتفاقية بازل III المصارف الضخمة النشطة دولياً فإن المنتقدين يقولون إن تنظيماتها سوف تؤثر أيضا على المصارف الصغرى والمتوسطة الحجم، حيث توجه هذه المصارف تكاليف تشغيلية متزايدة لأن المصارف التي تعمل ستواجه تكاليف أعلى

- نستعرض العلاقة بين نسب ملاءة رأس المال والسيولة وتأثيرها في تحسين مؤشرات الأداء المالي:

- نسبة ملاءة رأس المال: حيث يستند الباحثان على أهمية العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وتحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؛ ومدى اهتمام المصارف بمؤشرات كفاية رأس المال وتأثيرها على الأداء المالي والتي يجب قياسها بالمؤشرات التالية: (معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول) بالرغم من وجود عديد من المؤشرات لقياس، ولكن اختارت الباحثة هذين المؤشرين لسهولة احتسابها واستيعابها للقراء والدارسين وهما كالتالي:

● **معدل العائد على الأصول:**

هو مقياس أساسي لأداء المصرف؛ إذا تشير هذه النسبة إلى فاعلية الأصول في توليد الأرباح، وهو من المقاييس المهمة لأنه يدل على قدرة وكفاءة إدارة المصرف في استغلال الموجودات في توليد الأرباح، وهو أيضاً من المقاييس المهمة لأنه يدل على قدرة وكفاءة إدارة المصرف في استغلال الأصول وتوليد الأرباح حيث يتناسب العائد طردياً مع حجم الأصول المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية.

وهنا نجد كلما المعدل كان مرتفعا دل ذلك على كفاءة وفاعلية الأداء المالي للمصرف.

ويحسب كالتالي: معدل العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول.

● **معدل العائد على حقوق الملكية:**

يقيس نسبة ما يحصل عليه المالكون نتيجة استثمار أموالهم في نشاطات المصرف، ويتميز هذا المعدل بأنه يعبر عن الأرباح التي يتلقاها المساهمون على شكل توزيعات نقدية أو على شكل أرباح محتجزة وهو يمثل المقياس الأكثر أهمية للربحية؛ لأنه يحدد مدى ملائمة أداء المصرف عبر جميع فئات الربحية الأخرى ويتكون حق الملكية في المصارف التجارية من: (رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة).

وأيضاً نجد كلما كان المعدل مرتفعا دل على حالة إيجابية وجيدة للمصرف.

ويحسب كالتالي: معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية.

- **أهمية كفاية رأس المال للمصارف:**

- حماية المودعين: يساعد رأس المال الكافي على حماية المودعين من الخسائر المحتملة
- الثقة في النظام المالي: تعزيز الثقة بين المستثمر والمودعين من خلال ضمان المصارف التي لديها موارد كافية لمواجهة الأزمات المالية.
- تقليل احتمالية الإفلاس: يقلل رأس المال الكافي من مخاطر الإفلاس، وتعزيز استقرار النظام المالي ككل.

- **إدارة المخاطر ومنهجية التعامل مع المصارف ذات الأهمية :**

حظي موضوع إدارة المخاطر باهتمام كبير من قبل لجنة بازل وذلك من أجل ضمان استقرار التزام المصرفي العالمي وحمايته من المخاطر المختلفة التي تؤدي إلى وقوع في أزمات مصرفية تنتقل أثارها من دولة إلى أخرى في ظل العولمة المالية واشتداد حدة المنافسة بين المصارف ومن خلال هذا المبحث نحاول التعريف بالمخاطر المصرفية والنظر أيضا لمفهوم إدارة المخاطر وأهم ما جاءت به بازل III للحفاظ على استقرار المصارف وحمايتها من الوقوع من الأزمات.(منال هاني، 2017)

- **مبادئ وأهداف ومكونات نظام إدارة المخاطر: (العيباني، 2025)**

- **المبـــادئ: -**

- النظام المصرفي مبني على الثقة.
- مصدر التمويل الرئيسي هو ودائع العملاء.
- المصارف هي عمود نظام المدفوعات المحلي والخارجي.
- يعتمد المجتمع على فاعلية النظام المصرفي.

- هناك حد للمخاطر التي سيتحملها مصرف معين.
- مبدئيا الشركات تعتمد على قدرتها على توليد النقد.
- تفلس الشركات عند نفاذ النقد منها، وينفذ النقد من الشركات عند فقدانها ثقة الجمهور

● **الأهـــداف:**

- المحافظة على الملاءة: تقييد الخسائر إلى مستويات مقبولة في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية.
- التأكد من أن المخاطر محددة ومفهومة بالكامل.
- التأكد من أن المخاطر المقاسة تتناسب مع قدرة المصر ف وتقبله للمخاطر.
- إن إدارة المخاطر الناجحة هي الأساس للنمو المستمر، كما أنها تعطي المصرف ميزة تنافسية.

● **علاقة إدارة المخاطر بمقررات بازل III: التركيز على نسبة ملاءة رأس المال ونسبة تغطية السيولة:** (BCBS، 2011)

تبرز أهمية هذه العلاقة في كون إدارة المخاطر أداة حيوية لتحقيق الامتثال الفعال لمتطلبات بازل III، وبالتالي دعم الاستقرار المالي وضمان استدامة الأداء المصرفي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أصبحت إدارة المخاطر محط اهتمام عالمي. وجاءت مقررات بازل III استجابةً لهذه الحاجة من خلال مجموعة من الأطر التنظيمية التي تهدف إلى تعزيز الرقابة على المخاطر المصرفية. تتطلب هذه المقررات من المصارف تطوير استراتيجيات متقدمة في إدارة المخاطر، تشمل رأس المال والسيولة كمكونات رئيسية.

● إدارة المخاطر كركيزة لتنفيذ مقررات بازل III: تعد إدارة المخاطر المصرفية عملية منهجية لتحديد، وتقييم، ومراقبة، وتقليل المخاطر المالية والتشغيلية. ومع بازل III، أصبحت هذه العمليات أكثر تكاملاً مع الهيكل الرأسمالي للمصرف. فالمتطلبات

التنظيمية الحديثة تلزم المصارف بإثبات قدرتها على تحديد المخاطر المحتملة وتخصيص رأس مال كافٍ لمواجهتها.

- الربط بين إدارة المخاطر ومقررات بازل III يظهر في اشتراطات تحديد الحد الأدنى من رأس المال القادر على امتصاص الخسائر تحت سيناريوهات ضاغطة. فكلما كانت آليات قياس المخاطر أكثر دقة، زادت كفاءة تخصيص رأس المال. (BCBS، 2011)

- تأثير إدارة المخاطر على نسبة ملاءة رأس المال: نسبة ملاءة رأس المال، وفق بازل III، لا تقتصر على مقدار رأس المال فقط، بل تشمل أيضًا جودة الأصول ومخاطر التشغيل والائتمان والسوق. هنا تلعب إدارة المخاطر دورًا حاسمًا في قياس هذه المخاطر بدقة وتحديد المتطلبات الرأسمالية المناسبة لها. (Allen et al.، 2012)

- **الإصلاح المصرفي ومبادرات إدارة الرقابة على المصارف لتطوير الرقابة :**

تتعرض المصارف الليبية للعديد من المخاطر المصرفية التي تنشأ نتيجة إحلال التطبيقات الالكترونية محل الممارسات التقليدية للعمليات المصرفية خاصة في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تمر بها الدولة الليبية.

ونظرا إلى أن نجاح العمل المصرفي الالكتروني يتطلب اتباع سياسة ناجحة في إدارة المخاطر المرتبطة به قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية الدولية بإصدار وثيقة لإدارة المخاطر الأنشطة المصرفية. (سالم، 2024)

- **ضرورة الإصلاح المصرفي: (عبد المطلب، 2013، 63)**

"إن تعرض عدة دول إلى الأزمات المالية والمصرفية أدى إلى تطبيق الإشراف والرقابة المصرفية بشكل فعال، وذلك لأهمية سلامة القطاع المصرفي، وكذلك أهمية وجود آلية للتنبؤ بحدوث الأزمة قبل وقوعها، وبالتالي تعين على الدول النظر في عدة جوانب كما هو موضح لاحقاً".

● **مبادرات تطوير الرقابة على المصارف في ليبيا: (مصرف ليبيا المركزي، 2023)**

1 - إن المبادرات التي قامت بها جهود إدارة الرقابة على المصارف والنقد لتطوير الرقابة تتلخص فيما يلي:

2 - تطوير قاعدة البيانات واسعة ومتكاملة وذلك من خلال إنشاء منظومة إلكترونية أو منصة إلكترونية (intranet) حيث أصدر السيد/ محافظ مصرف ليبيا المركزي القرار (210) لسنة 2022 بتشكيل فريق مشروع النظام المركزي للبيانات المالية الصادرة عن المصارف التجارية.

3 - وضع إطار تنفيذي لتطبيق معايير بازل III لكفاية رأس المال من خلال تأكيد منشور رقم (2022/7) بشأن إنشاء وحدة إدارية لمتابعة تطبيق التعليمات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وتكون اختصاصات هذه الوحدة على النحو التالي:

4 - تطبيق التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بخصوص التعليمات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل.

● **مفهوم الاستقرار المالي وأهميته: (قلي، نبيلة، 2020)**

من أجل أن تقوم المصارف بدورها المهم والفعال في الحياة الاقتصادية كان من الضروري العمل على إيجاد قطاع مصرفي مستقر وقوي، وقادر على إمداد مختلف القطاعات الاقتصادية بالتمويل اللازم لمباشرة مختلف أنشطتها، وتقديم كافة الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع (المصرفي) لعملية الرقابة، وذلك بهدف الحفاظ على قوة وصلابة المركز المالي للمصارف، والتوصل إلى قطاع مصرفي متين.

■ **علاقة الإصلاح المصرفي بمقررات بازل III**

شهد القطاع المصرفي العالمي تغيرات جوهرية بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، حيث كشفت تلك الأزمة عن أوجه ضعف هيكلية في الأنظمة المصرفية، مثل ضعف متطلبات رأس المال، وانخفاض مستويات السيولة، وسوء إدارة المخاطر (Basel Committee on Banking Supervision، 2011).

كردة فعل، تبنت الهيئات الرقابية في مختلف دول العالم إصلاحات مصرفية شاملة لتعزي الاستقرار المالي.

تعد مقررات بازل III من أبرز هذه الإصلاحات، إذ تهدف إلى تحسين قدرة المصارف على امتصاص الصدمات، من خلال تحسين جودة رأس المال وزيادة متطلبات السيولة (Van Greuning & Bratanovic، 2009).

■ **الإطار العملي :**

● **مجتمع الدراسة:**

يُقصد بمجتمع الدراسة جميع المفردات أو الوحدات التي تشترك في خاصية أو مجموعة خصائص ذات صلة بموضوع البحث، والتي يسعى الباحث إلى دراسة تأثير محدد عليها أو من خلالها . وفي هذه الدراسة، يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية التي تلتزم بتطبيق مقررات بازل III، بما في ذلك العاملين في هذه المصارف من إداريين وماليين ممن تتوافر لديهم الخبرة والمعرفة بطبيعة نسب ملاءة رأس المال والسيولة، وتأثيرها على مؤشرات الأداء المالي.

كما يشمل المجتمع البيانات المالية المنشورة لتلك المصارف خلال فترة الدراسة، والتي تشكّل مصدرًا أساسيًا لتحليل المؤشرات المالية وتقييم أثر تطبيق مقررات بازل III على الاستقرار والربحية والكفاءة المالية لتلك المؤسسات المصرفية.

■ **عينة الدراسة:**

تمثل عينة الدراسة جزءًا من مجتمع الدراسة يتم اختياره وفق معايير علمية بهدف تمثيل المجتمع الكلي بصورة تمكّن الباحث من تعميم النتائج عليه. وفي هذه الدراسة، تمثلت العينة في عدد من العاملين في المصارف التجارية الليبية المطبقة لمقررات بازل III، ممن يشغلون وظائف إدارية ومالية متنوعة (كالمديرين، والمشرفين، والموظفين التنفيذيين)، حيث تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وتم اختيار هذه الفئة لامتلاكهم المعرفة اللازمة بطبيعة السياسات المصرفية والالتزام بمعايير بازل III، ومدى انعكاس ذلك على الأداء المالي.

وقد اقتصرت الدراسة على قسمين: إدارة الحسابات وإدارة المخاطر في كلا المصرفين بحيث تم اختيار عينة عشوائية متمثلة في 61 استبانة.

وقد تم جمع البيانات من هذه العينة من خلال استبانة أُعدت خصيصًا لتحقيق أهداف الدراسة، بالإضافة إلى تحليل البيانات المالية الرسمية للمصارف المختارة، بهدف التوصل إلى نتائج دقيقة تعكس طبيعة العلاقة بين نسب الملاءة والسيولة ومؤشرات الأداء المالي.

● **تصميم أداة الاستبانة:**

تم إعداد أداة الاستبانة بعناية لتكون الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، وذلك بهدف قياس آراء وتصورات العاملين في المصارف التجارية الليبية المطبقة لمقررات بازل III حول تأثير نسب ملاءة رأس المال والسيولة على تحسين مؤشرات الأداء المالي. وقد تم تصميم فقرات الاستبانة بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، بما يضمن تغطية المحاور الأساسية للدراسة، وهي: نسب ملاءة رأس المال، نسب السيولة، ومؤشرات الأداء المالي.

واعتمدت الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المشاركين، والذي يُعد من أكثر المقاييس شيوعًا في البحوث الاجتماعية والإدارية، نظرًا لما يوفره من مرونة

وسهولة في التعبير عن درجة الموافقة أو عدم الموافقة. وقد تراوحت خيارات الاستجابة بين (1) غير موافق بشدة، و(2) غير موافق، و(3) محايد، و(4) موافق، و(5) موافق بشدة .

ويتيح استخدام مقياس ليكرت تحليل البيانات إحصائيًا بشكل أكثر دقة، إذ يساعد في قياس الاتجاهات والميول بدرجات متفاوتة، مما يعزز من موضوعية النتائج ودقتها عند اختبار الفرضيات وتفسير العلاقات بين المتغيرات المدروسة.

جدول (1) جدول توضيحي لفئات مقياس ليكرت الخماسي واتجاهات الاستجابة

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	*1*	*2*	*3*	*4*	*5*
الاتجاه	*1.8 - 1*	*2.6 - 1.8*	*3.4 - 2.6*	*4.2 - 3.4*	*5 - 4.2*

● **مراحل إعداد الاستبانة:**

تم إعداد أداة الاستبانة وفق خطوات منهجية مدروسة لضمان صدقها وثباتها، وتحقيقها لأهداف الدراسة، وقد مرت عملية الإعداد بالمراحل التالية:

● **تحديد أهداف الاستبانة:**

تم أولاً تحديد الغرض الأساسي من تصميم الاستبانة، وهو قياس مدى تأثير نسب ملاءة رأس المال والسيولة – وفقًا لمقررات بازل III – على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية

- **التحاليل الإحصائية المستخدمة:**

- اختبارات الصدق والثبات (Validity and Reliability Tests)

- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach›s Alpha): لقياس ثبات المقياس والاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان.

- الإحصاء الوصفي: (Descriptive Statistics)

- يُستخدم لوصف خصائص العينة وبيانات الاستبيان:

التكرارات والنسب المئوية: لتحليل البيانات الديموغرافية (الجنس، العمر، الوظيفة،....)

- المتوسط الحسابي: لقياس متوسط استجابات الأفراد لكل عبارة.

- الانحراف المعياري: لقياس تشتت الاستجابات حول المتوسط.

- الوزن النسبي: لتقدير أهمية كل عبارة وفقًا لدرجة الاستجابة.

- **التحليل المقارن بين المصرفين:**

- اختبار (T - test) للمقارنة بين المتوسطات

- **تحليل العلاقات بين المتغيرات:**

- تحليل الارتباط (Pearson or Spearman Correlation): لدراسة العلاقة بين نسب رأس المال والسيولة ومؤشرات الأداء المالي.

- **تحليل الانحدار** :(Regression Analysis)

- يُستخدم لتحديد مدى تأثير متغيرات مثل (نسب الملاءة والسيولة) على الأداء المالي

- مصرف الوحدة

■ **اختبار الصدق والثبات**

للتأكد من مدى صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، والذي يُعد من أكثر الأساليب الإحصائية شيوعًا لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس. ويعبر هذا المعامل عن مدى تجانس الفقرات في قياس البُعد نفسه، حيث تتراوح قيمته بين (0 و1)، وكلما اقتربت القيمة من (1) دل ذلك على ارتفاع درجة الثبات.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت:

جدول (2) تحليل نتائج الثبات والصدق التفسيري لأبعاد الدراسة باستخدام معامل الفا كرونباخ

المحور	الثبات (ألفا كرونباخ)	الصدق	التفسير
ملاءة رأس المال	0.971	0.985	ثبات ممتاز
نسب السيولة	0.906	0.951	ثبات عالي جدًا
الأداء المالي	0.938	0.969	ثبات ممتاز
تحديات بازل 3	0.732	0.856	ثبات مقبول

وبما أن جميع القيم تفوق الحد الأدنى المقبول علميًا وهو 0.70، فإن ذلك يشير إلى أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات، ويمكن الاعتماد عليه في قياس المتغيرات محل الدراسة بثقة وموضوعية.

● **مصرف التجارة والتنمية**

جدول (3) تحليل نتائج الثبات والصدق التفسيري لأبعاد الدراسة باستخدام معامل الفا كرونباخ

المحور	الثبات (ألفا كرونباخ)	الصدق	التفسير
ملاءة رأس المال	0.910	0.954	صدق وثبات مرتفع جداً
نسب السيولة	0.920	0.959	صدق وثبات مرتفع جداً
الأداء المالي	0.909	0.953	صدق وثبات مرتفع جداً
تحديات بازل 3	0.887	0.942	صدق وثبات مرتفع

أظهرت نتائج تحليل الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا أن جميع المحاور تتسم بدرجات ثبات مرتفعة جدًا (أكبر من 0.87)، مما يدل على أن فقرات كل محور تقيس نفس البعد بشكل متسق. كما تم حساب معامل الصدق التقديري (الجذر التربيعي للثبات)، وجاءت القيم جميعها أعلى من 0.94، مما يشير إلى صدق داخلي قوي يؤكد أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه. بناءً عليه، يمكن الاعتماد على الأداة البحثية في استخلاص نتائج علمية موثوقة.

● **مقارنة بين المصرفين فيما يخص محاور الاستبيان:**

المحور الأول: مقارنة إجابات المشاركين عن نسب ملاءة رأس المال في المصرفين بناءً على آراء المشاركين، يمكن القول إن مصرف التجارة والتنمية يتمتع بسمعة أفضل وتقييم أعلى فيما يتعلق بنسب ملاءة رأس المال، من حيث: الالتزام بمقررات بازل III، إدراك تأثيرها الإيجابي على الاستقرار والربحية، الاعتقاد بكفايتها لمواجهة الأزمات. أما مصرف الوحدة، فرغم وجود تقييم إيجابي أيضًا، إلا إن درجة الموافقة كانت أقل في جميع المؤشرات تقريبًا.

المحور الثاني: مقارنة إجابات المشاركين عن نسب السيولة في المصرفين مصرف الوحدة تفوق في معظم الفقرات، خاصة في مستوى تغطية السيولة وتأثيراتها على الكفاءة والاستقرار، وهو ما يعكس تقييمًا أعلى لوضع السيولة في هذا المصرف.

في الفقرة المتعلقة بتوقع الصعوبات المستقبلية (فقرة 12)، أبدى موظفو مصرف التجارة والتنمية تشاؤمًا أكبر، ما يشير إلى وجود قلق أكبر بشأن قدرة المصرف على الالتزام بنسب السيولة مستقبلاً.

المحور الثالث: مقارنة إجابات المشاركين عن الأداء المالي للمصارف يتفوق مصرف الوحدة في 5 من أصل 7 فقرات، خصوصًا تلك المرتبطة بالربحية والعوائد.

مصرف التجارة والتنمية يتفوق في فقرات تتعلق بالتحسن الملحوظ في الأداء والقدرة التنافسية بعد تنفيذ بازل III، وهو ما قد يعكس واقعًا إداريًا حديثًا أو تجربة تطبيقية ملموسة لاحظها العاملون هناك.

الانحراف المعياري أقل قليلًا في مصرف التجارة والتنمية، مما يدل على أن آراء المشاركين فيه كانت أكثر تقاربًا (تجانسًا)، في المقابل، الوحدة سجلت قيمًا أعلى في المتوسطات، ما يعكس قوة الإدراك الإيجابي تجاه الأثر المالي لتطبيق بازل III.

بينما مصرف التجارة والتنمية نال تقييمًا جيدًا أيضًا، مع تركيز أكبر من الموظفين على: (تحسّن الأداء الفعلي الملحوظ، تعزيز القدرة التنافسية)

المحور الرابع: مقارنة إجابات المشاركين عن تحديات مقررات بازل III بين المصارف

مصرف الوحدة حصل على وزن نسبي أعلى في جميع الفقرات مقارنة بمصرف التجارة والتنمية.

الفقرة المتعلقة بكون «التكاليف المترتبة مبررة من حيث الفوائد» نالت أعلى تقييم في كلا المصرفين، مما يدل على قناعة مشتركة لدى الموظفين بأن فوائد تطبيق بازل III تستحق الكلفة.

التحديات الأكثر بـروزًا لـدى المصرفين كانت في السيولة والتكنولوجيا والكفاءة التشغيلية، مع إدراك أقوى لتلك التحديات في مصرف الوحدة.

الانحراف المعياري أعلى في مصرف التجارة والتنمية، ما يشير إلى تباين أكبر في آراء الموظفين حول التحديات، في المقابل، الآراء في مصرف الوحدة كانت أكثر اتساقًا (انحراف معياري أقل)، ما قد يعكس اتفاقًا جماعيًا داخل المصرف حول طبيعة الصعوبات.

- **الخلاصة العامة لنتائج المقارنة بين المشاركين مصرفي الوحدة والتجارة والتنمية بشكل عام، مصرف الوحدة حصل على تقييم أعلى طفيفًا من حيث نسب السيولة، ويظهر التزامًا أفضل في نظر موظفيه، مع نظرة أكثر تفاؤلًا تجاه المستقبل.**

بينما مصرف التجارة والتنمية حافظ على مستويات جيدة جدًا، لكنه أظهر بعض التحفظات، خاصة فيما يتعلق بالتمويل المستقر والتوقعات المستقبلية.

مصرف الوحدة أظهر تفوقًا واضحًا في تقييم الأداء المالي وتأثير بازل III، خاصة فيما يتعلق بـ: الربح العوائدROA و ROE، التحسن العام في المؤشرات المالية.

مصرف الوحدة قد يكون أكثر استفادة من تطبيق بازل III على المستوى المالي، بينما مصرف التجارة والتنمية يبد 31 وأكثر استشعارًا للتأثير الميداني والتنافسي لهذا التطبيق.

مصرف الوحدة أظهر مستوى أعلى من الإدراك للتحديات المرتبطة بتطبيق بازل III، خصوصًا في مجالات السيولة والتكنولوجيا.، بينما مصرف التجارة والتنمية أظهر وعيًا جيدًا أيضًا، لكنه أقل حدة، ما قد يعود إلى اختلاف في درجة الالتزام بالتطبيق الفعلي أو في البيئة التشغيلية داخل المصرف، ومع ذلك، فإن كلا المصرفين يشتركان في الإقرار بأن التكلفة التشغيلية قد ارتفعت، لكنها مبررة في ضوء الفوائد التنظيمية والاستقرارية التي تحققها بازل III.

■ النتائج والتوصيات

● النتائج:

1 - توجد علاقة مباشرة بين ضعف إدارة المخاطر المصرفية وتفاقم الأزمات المالية على المستوى العالمي. لعبت اتفاقيات بازل، خاصة بازلIII دورًا محوريًا في تحسين الرقابة على المصارف من خلال إدخال أدوات جديدة لقياس المخاطر.

2 - تم تطبيق بعض متطلبات بازلIII في المصارف الليبية، لا سيما:

- احتساب نسبة ملاءة رأس المال. - نسبة تغطية السيولة (LCR) - نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وكان لذلك أثرٌ إيجابي على تحسين جودة الإدارة المالية داخل بعض المصارف.

3 - توجد فروقات بين المصارف الليبية في مدى التزامها بتطبيق مقررات بازل، ويرتبط ذلك بمستوى الحوكمة والكفاءة الإدارية والتقنية.

4 - ما يزال تطبيق بازل في ليبيا جزئيًا ويواجه معوّقات مؤسسية وبنيوية تؤثر على فاعليته الكاملة.

5 - ضعف البنية التحتية الرقمية وعدم توفر نظم تحليل مخاطر متطورة يعرقل التوسع في تنفيذ سياسات بازل III.

6 - هناك حاجة ماسة لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية لتكون قادرة على تطبيق المعايير الحديثة بشكل دقيق. لا تزال البيئة التشريعية في القطاع المصرفي الليبي غير منسجمة تمامًا مع المتطلبات الدولية.

7 - يفتقر العديد من المصارف إلى قواعد بيانات مالية دقيقة ومتكاملة تساعد على اتخاذ قرارات مبنية على تحليل المخاطر.

8 - رغم التحديات، يُظهر بعض المصارف الليبية تحسنًا في الأداء المالي والاستقرار نتيجة تطبيق جزئي لمعايير بازل، ما يعزز أهمية تعميم التجربة.

● **التوصيات:**

1 - العمل على استكمال تطبيق معايير بازلIII بالكامل، مع تحديث السياسات والإجراءات الداخلية للمصارف لتتماشى مع المتطلبات الجديدة.

2 - تعميم تجربة المصارف التي طبقت بنجاح مؤشرات مثل ملاءة رأس المال ونسبة السيولة وصافي التمويل المستقر، كنماذج وطنية يُحتذى بها.

3 - إصدار تعليمات واضحة من مصرف ليبيا المركزي بشأن إلزامية تطبيق معايير بازل تدريجيًا وفق خطة زمنية.

4 - ربط الالتزام بمقررات بازل بالحوافز التي تقدمها الجهات الرقابية، مثل منح مزايا تمويلية أو تسهيلات تنظيمية.

5 - تحسين البنية التحتية الرقمية والمعلوماتية داخل المصارف لتسهيل احتساب المؤشرات المطلوبة بدقة وسرعة.

6 - تفعيل وحدات إدارة المخاطر بشكل مستقل داخل المصارف مع ربط أدائها بتقارير تقييم الأداء الدوري.

7 - تعديل البيئة التشريعية المصرفية بما ينسجم مع المعايير الدولية، مع إشراك المصارف في مراجعة التشريعات.

8 - دعم البرامج التدريبية الموجهة للقيادات المصرفية في موضوعات بازل وإدارة المخاطر والرقابة الاحترازية.

9 - تعزيز الشفافية من خلال نشر تقارير دورية عن مستوى التزام المصارف بمعايير بازل.

10 - دعم التعاون بين المصارف والجامعات في تطوير أدوات تحليل مخاطر خاصة بالسياق الليبي.

■ **آفاق الدراسة المستقبلية:**

لأن الدراسة الحالية تناولت الجوانب النظرية والتطبيقية لمخاطر المصارف في ظل بازل، فإن هناك عدة مسارات يمكن أن تُبنى عليها دراسات لاحقة، ومنها:

1 – قياس الأثر الكمي لتطبيق بازل III على الأداء المالي الفعلي للمصارف الليبية (دراسة إحصائية تطبيقية).

2 – مقارنة تجارب مصارف دول المغرب العربي أو دول ذات ظروف اقتصادية مشابهة في تطبيق مقررات بازل.

3 – تحليل أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) على قدرة المصارف على مواجهة الأزمات.

4 – دراسة دور التحول الرقمي في دعم تطبيق معايير بازل III داخل المصارف الليبية.

5 – تحليل مدى فعالية وحدات إدارة المخاطر داخل المصارف الليبية وتقييم مستوى استقلالها.

6 – دراسة العلاقة بين تطبيق الحوكمة المصرفية والالتزام بمعايير بازل.

7 – تقييم جاهزية النظام المصرفي الليبي للانتقال إلى بازل IV مستقبلاً.

8 – بحث أثر التوصيات التنظيمية لمصرف ليبيا المركزي على التزام المصارف الخاصة والعامة.

■ **المصادر والمراجع:**

● **أولاً: الرسائل الجامعية**

1 – الضاوية، رشيدة، (2021)، ملاءمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية في النظام المصرفي الجزائري. [رسالة ماجستير].

2 – خلف، م. م.، ناجي، أ. ف. (2017). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (52)، 411–416. بغداد، العراق.

3 - الدعمي، ع.، مروج. (2014). قياس أثر كفاية رأس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي. [رسالة ماجستير].

4 - زاهدة. (2019). مدى التزام المصارف بمعايير لجنة بازل في قياس المخاطر في مصارف عراقية. [رسالة ماجستير].

● ثانياً: المقالات المحكمة

1 - عبد الحفيظ، م. س. (2019). كفاية رأس المال وأثرها على الاستقرار المالي في المصارف الجزائرية. مجلة دراسات اقتصادية، 15(2)، 88 - 105 . الجزائر: جامعة الجزائر.

2 - عبد العزيز، ف.، عز الدين، ع. (2018). دور الالتزام بمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية في ظل عولمة الأزمات المالية. مجلة محكمة.

3 - الفرجاني، إ. م.، التاورغي، م. م. (2021). واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق اتفاقية بازل III. مجلة البحوث المالية والاقتصادية.

4 - فرحات، ف.، الهلاش، ج. (2022). قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي. مجلة محكمة.

5 - قلي، م.، سماعيلي، ن. (2020). مقررات بازل III وتطبيقها في الدول العربية كمدخل للاستقرار المالي وإدارة الأزمات المصرفية. مجلة محكمة.

6 - قندوز، ع. (2020). المخاطر المصرفية وأساليب قياسها. مجلة محكمة.

7 - قندوز، ع.، معين، ا. م. (2022). محددات كفاية رأس المال المصارف. مجلة محكمة.

8 - منصور، أ. م. (2021). تطبيق مقررات بازل III في المصارف العربية: التحديات والفرص. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 28(1)، 55 - 72. الكويت: جامعة الكويت.

9 - نسرين، رانيا (2022)، الالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل III في المصارف التجارية المصرية.

10 - ساثيفاني ففيراموثوا (2022) تأثير لوائح السيولة بازل III على أداء المصارف الأمريكية في مختلف أطياف الربحية.

11 - معهد فيصل فهد الغانمي للصيرفة والتمويل الإسلامية 2022، الإطار العام لمعايير بازل III وتأثيرها في العمل المصرفي، المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلامي.

● ثالثاً: التقارير والمنشورات الرسمية

1 - إعداد الإدارة العامة للحوكمة ومخاطر الالتزام، وزارة المالية السعودية، 2021.

2 – جودي حمزة، 2008 علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي دراسة تحليلية مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 68، جامعة العراق.

3 – الشبيب كامل دريد 2014 إدارة العمليات المصرفية الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان – الأردن.

4 – شركات أسماء (2015) دور الإجراءات الاحترازية في مواجهته مخاطر سوء الحوكمة مجلة أبحاث جزائرية عدد 17 – ص102

5 – صندوق النقد العربي 2020 استبيان حول تطبيق المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لمتطلبات التي حدث على اتفاقية بازل III في الدول العربية.

6 – المصرف المركزي الأردني. (2020). تعليمات نسبة تغطية السيولة. الأردن.

7 – مصرف ليبيا المركزي. (2022). منشور رقم (11 – 2022) بشأن احتساب ملاءة رأس المال وفقاً لمقررات بازل III. ليبيا.

8 – مصرف ليبيا المركزي. (2022). منشور رقم (14 – 2022) بشأن احتساب نسبة تغطية السيولة وفقاً لمقررات بازل III. ليبيا.

9 – مصرف ليبيا المركزي. (2023). منشور رقم (2 – 2023) بشأن احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمقررات بازل III. ليبيا.

10 – مصرف ليبيا المركزي. (2023). ورشة عمل بعنوان "الانتقال إلى أحدث معايير ومتطلبات الرقابة المصرفية". ليبيا.

11 – الهاشل، م. ي. (2015، 25 أكتوبر). مصرف الكويت المركزي يعلن عن إصدار تعليمات معيار صافي 12 – التمويل المستقر لكل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية. مصرف الكويت المركزي. الكويت.

● **رابعاً: مؤتمرات وندوات**

1 – باترا، ب. م. (2012). آثار بازل III على رأس المال والسيولة وربحية المصارف. خطاب مقدم في المؤتمر الوطني حول البيئة الكلية الناشئة والتغيرات التنظيمية والقدرة التنافسية للمصارف، المعهد الوطني لإدارة المصارف، الهند.

● **خامساً: دراسات وتقارير بحثية**

1 – أ. منال هاني، مجلة الاقتصاد العدد 16 المجلد 1 – 2017 اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

2 – محي الدين تبيو (2022) تأثير بازل III على ربحية وكفاية رأس المال في القطاع الخاص المصارف التجارية بنغلاديش – مصرف براك المحدود.

3 – الدليل الإرشادي للمارس القانوني عند إعداد مشروع الحوكمة لإدارة المخاطر والامتثال (GRC) إعداد وكتابة عبد الله المشاري، فبراير 2025.

4 – عبد المطلب. (2013). الإصلاح المصرفي ومقررات بازل III. [دراسة بحثية].

5 – عبد المنعم، هـ. (2022). تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية. [دراسة بحثية].

6 – العيطان، غ. ن.، وآخرون. (2020). مدى جاهزية المصارف التجارية الأردنية لتطبيق متطلبات بازل III. الأردن.

7 – لجنة العربية الرقابية. (2019). الأطر الخاصة بالمخاطر التشغيلية. [دراسة بحثية].

8 – مجلة أمريكا الشمالية للاقتصاد والمالية. (2022). تأثير لوائح السيولة بازل III على أداء المصارف

9 – لمحافظ المصرف المركزي المصري. (2016). إدارة مخاطر السيولة: نسب السيولة وفقاً لمقررات بازل III. مصر.

10 – د.عبد الكريم قندوز (2020)، مخاطر المصرفية وأساليب قياسها.

11 – فهد جمال (2022)، قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي (العراق).

● **ثانياً: المراجع الأجنبية:**

1 - Alexander, k.(2014) stability and sustainability in banking reform : Are environmental risks missing in Basel.

2 - Agenor, p – R & da silva, L.A.P (2021) capital requirements risk – taking and walfare in a growing economy.

3 - Gitman, L, J (2009). Principles of Managerial finance (12 th ed) pearson

4 - Copenhagen Economics, (2019) EU implementation of the final Basel III framework. European Banking Federation.

5 - Bank for International Settlements (BIS) (2014) Basel III (NSFR).

6 - Bischof, j (2018) the impact lll on small and large banks: A comparative analysis, international journal of Banking and finance.

7 - Allen, F., Carletti, E., & Goldstein, I. (2020). Liquidity regulation and financial stability. Journal of Financial Economics, 135(3), 612–636. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2019.07.009.

8 - Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2019). Basel III: Finalising post - crisis reforms. Bank for International Settlements. Retrieved from https://www.bis.org.

9 - Berger, A. N., Roman, R. A., & Sedunov, J. (2017). Did TARP banks get